المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 21 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2021

اتفاق نقل الطاقة إلى لبنان: خلفياته وتداعياته السياسية والاقتصادية

إبراهيم ياسين

اتفاق نقل الطاقة إلى لبنان: خلفياته وتداعياته السياسية والاقتصادية

سلسلة: تقييم حالة

21 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2021

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2021

إبراهيم ياسين
باحث سوري متخصص في الاقتصاد السياسي.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

خلفية مفاوضات استجرار الغاز المصري إلى لبنان 1

عوائد الاتفاق 2

التفاهمات الروسية – الأميركية 4

خاتمة 5

مقدمة

تسبّب النقص الحاد في المشتقات النفطية وعجز الحكومة عن تأمين التمويل اللازم لتوفير مستلزمات الطاقة بفعل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها لبنان، في انقطاع التيار الكهربائي عن مختلف المناطق اللبنانية لفترات تزيد على 22 ساعة يوميًا. وقد أدى ذلك إلى توقف العديد من المستشفيات والمؤسسات عن العمل في وقت يواجه فيه لبنان تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، وإلى انهيار اقتصادي غير مسبوق انعكس على مختلف القطاعات، من مخابز واتصالات ومواد غذائية، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد التموينية إلى مستويات غير مسبوقة. وفي إطار مبادرة أميركية - دولية تهدف إلى مساعدة لبنان في مواجهة أزمته الاقتصادية المتفاقمة وتلبية احتياجاته من الطاقة، وقطع الطريق على إيران للاستفادة من هذه الأزمة، عبرّت واشنطن عن موافقتها ضمّ النظام السوري إلى مفاوضات رباعية تهدف إلى نقل الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر سورية، رغم وجود عقوبات أميركية تستهدف قطاعات مختلفة في الأخيرة، من بينها قطاع الطاقة. ويُتوقع أن تبدأ مصر في تصدير ما بين 60 - 65 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميًا إلى لبنان مطلع عام 2022. كما وافقت واشنطن على إمداد لبنان بالطاقة الكهربائية من الأردن الذي يستورد بدوره الغاز المصري لإنتاج الطاقة وكان يزود بها سورية في الماضي. ويحتاج لبنان، وفق ما أعلن وزير الطاقة اللبناني السابق ريمون غجر، إلى «600 مليون متر مكعب من الغاز لتوليد 450 ميغاواط من الكهرباء».[1]

خلفية مفاوضات استجرار الغاز المصري إلى لبنان

في 19 آب/ أغسطس 2021، أعلن الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، عن انطلاق أول ناقلة نفط من إيران للمساهمة في تخفيف حدة أزمة الطاقة في لبنان. وعلى إثر ذلك، أعلنت الرئاسة اللبنانية أن السفيرة الأميركية في بيروت، دوروثي شيا، أبلغت الرئيس اللبناني ميشيل عون رغبة الإدارة الأميركية في مساعدة لبنان في الحصول على الطاقة الكهربائية من خلال تسهيل نقل الغاز المصري (الإسرائيلي) عبر الأردن وسورية وصولاً إلى شمال لبنان[2]، فضلاً عن استجرار الطاقة الكهربائية من الأردن عبر سورية أيضًا.

يعود مشروع نقل الغاز المصري إلى لبنان إلى عام 2000، حينما وقّعت سورية ولبنان والأردن ومصر اتفاقيةً لنقل الغاز المصري إلى لبنان عبر مشروع خط الغاز العربي. وقد جرى توقيع مذكرة التفاهم وإنجاز البنى التحتية الخاصة بالمشروع عام 2005، ثم بدأت مصر في تزويد الغاز إلى لبنان بناءً على الاتفاقية، إلا أن إمدادات الغاز المصري عبر هذا الخط توقفت مع بداية الانتفاضات الشعبية عام 2011، أو ما بات يعرف بثورات الربيع العربي.

كان الهدف من بناء خط أنابيب الغاز العربي هو المساهمة في تلبية احتياجات دول المنطقة العربية من الطاقة، وقد أُنجز المشروع بدايةً لنقل الغاز الطبيعي من مصر إلى الأردن وسورية ولبنان من خلال أربع مراحل؛ الأولى في مصر، والثانية في الأردن، والثالثة والرابعة داخل الأراضي السورية التي تتصل بلبنان وتركيا. ويبلغ طول الأجزاء المنتهية منه 1200 كيلومتر بتكلفة تقارب 1.2 مليار دولار. ويمُثّل المشروع نموذجًا

1 "مصر تتوقع بدء إمدادات الغاز إلى لبنان في بداية 2022"، **العربي الجديد**، 2021/11/16، شوهد في 2021/11/21، في: https://bit.ly/30tVV06

2 جنى الدهيبي، "بين السفن الإيرانية والمساعي الأميركية لمد الغاز والكهرباء.. هل يتحول لبنان إلى ميدان معركة عنوانها 'الطاقة'؟" **الجزيرة نت**، 2021/8/19، شوهد في 2021/11/21، في: https://bit.ly/3pL5Rww

لمشاريع التعاون العربي الاستراتيجي التي يمكن البناء عليها مستقبلاً[3]، إذ تُقدر الطاقة الاستيعابية له بنحو 10 مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا، إلا أنه تعطّل عام 2011، نتيجة الهجمات المتكررة عليه في سيناء، ومناطق مختلفة من سورية لا سيما في محافظتي حمص وسط سورية، ودرعا في جنوبها، فضلاً عن تراجع قدرات مصر الإنتاجية وتحوّلها إلى استيراد الغاز من إسرائيل حتى عام 2015، حينما تم الكشف عن حقول غاز مصرية جديدة أهمها حقل «ظهر»، لتعاود مصر تصدير كميات من غازها في عام 2018، كان يصل مجملها إلى الأردن. وقد شاركت العديد من الشركات في بناء مشروع خط الغاز العربي، من بينها «كونسورتيوم مصري» الذي تولى مهمة إنجاز الأنابيب داخل الأراضي المصرية، وشركة «الفجر» التي أُسست بجهود مصرية وأردنية مشتركة لتتولى تنفيذ المرحلة الثانية من خط الأنابيب الذي يعبر الأراضي الأردنية. أما تنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة فجرى داخل الأراضي السورية، وكان من نصيب شركة «ستروي ترانس غاز» الروسية، وهي شركة تابعة لشركة «غاز بروم» التي تملك استثمارات عملاقة في مختلف بقاع العالم، وهي من أضخم الشركات العاملة في مجال الطاقة في روسيا. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2005، رسا العقد على شركة «إس تي جي إنجينيرينغ» الروسية وشركة «هيسكو» السورية للإنشاءات ليكونا المقاولين الرئيسين من الباطن[4].

وقد أفادت قناة **12** الإسرائيلية أن «غاز توليد الطاقة الذي سينقل من مصر إلى لبنان بالأنابيب عبر الأردن وسورية هو غاز إسرائيلي»[5]. وتعتمد خطة نقل الغاز إلى لبنان على استخدام الغاز المتدفق من العقبة عبر خط أنابيب في قاع البحر الأحمر، ومن هناك عبر الأردن ومن ثم إلى سورية، حيث سيتم نقله عبرها إلى لبنان. وأردفت القناة أن خط الأنابيب المصري شمال سيناء، الذي من المفترض أن يتم نقل الغاز عبره، يتم ضخه بالغاز القادم من إسرائيل[6].

عوائد الاتفاق

استضاف الأردن في 8 أيلول/ سبتمبر 2021 اجتماعًا هو الأول من نوعه منذ عام 2011، ضم وزراء الطاقة والثروة المعدنية لدول لبنان ومصر والأردن وسورية لمناقشة تفاصيل اتفاق إمداد لبنان بالغاز المصري والكهرباء الأردنية مرورًا بسورية[7]، وجاء ذلك عقب اجتماع عُقد في دمشق بين وفدين لبناني وسوري رحّب خلاله النظام السوري بطلب لبنان مساعدة سورية لاستيراد الغاز من مصر والكهرباء من الأردن عبر أراضيها. وقد أبدت مصر استعدادها لتفعيل العلاقات الاقتصادية مع النظام السوري، خصوصًا في ظل نزاعها مع تركيا، لكنها لا تريد التعرض للعقوبات الأميركية بسبب قانون قيصر. وبناء عليه، طلبت مصر، وكذلك الأردن، تأكيدًا أميركيًا بأنهما لن يتعرضا للعقوبات في حال إسهامهما في تنفيذ مشروع إمداد لبنان بالغاز والكهرباء[8].

---

3 "Lebanon, Egypt, Syria to build $1b gas pipeline," *Gulf News*, 16/12/2000, accessed on 21/11/2021, at: https://bit.ly/30Zk0fg

4 "Arab Gas Pipeline (AGP), Jordan, Syria, Lebanon," *Hydrocarbons-Technology*, accessed on 21/11/2021, at: https://bit.ly/3CrfKmS

5 "إعلام عبري: غاز توليد الطاقة الذي سينقل من مصر إلى لبنان عبر الأردن وسوريا هو غاز إسرائيلي"، **آر تي عربي**، 2021/10/9، شوهد في 2021/11/21، في: https://bit.ly/3cfD8bc

6 المرجع نفسه.

7 "'اتفاق رباعي' على خارطة طريق لتزويد لبنان بالغاز المصري"، **سكاي نيوز عربية**، 2021/9/8، شوهد في 2021/11/21، في: https://bit.ly/31JqGyG

8 Adal Mirza, "Jordan to Host Meeting for Lebanon Gas Supplies," *Argus Media*, 5/9/2021, accessed on 21/11/2021, at: https://bit.ly/3biLMpe

وعقب الاجتماع الرباعي الذي استضافته عمّان، أعلنت وزيرة الطاقة الأردنية، هالة زواتي، أن كل دولة سوف تتحمل تكاليف إصلاح أي أعطال على أراضيها في خطوط نقل الغاز والكهرباء المخصصة لإمداد لبنان بهما[9]. والمعروف أن الأردن ينشط على المستوى الدولي لصالح إعادة تأهيل النظام السوري، واستئناف العلاقات الاقتصادية معه، في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي يواجهه وتنامي مخاوفه الأمنية وتلك المرتبطة بتهريب المخدرات من سورية. كما يسعى الأردن لإعادة اللاجئين، على أمل الشروع في عملية إعادة إعمار سورية بمشاركة عربية ودولية، ولا سيما أنه سيكون مقر الشركات والبعثات الدولية التي ترغب في الاستثمار في سورية كونه الأقرب جغرافيًا إليها. وقد تجلّت هذه المساعي في الزيارات التي أجراها الملك عبد الله الثاني إلى واشنطن وموسكو في الآونة الأخيرة، وكانت سورية أهم محاور النقاش[10]. وقد تسارعت مؤخرًا خطوات الانفتاح بين الأردن وسورية على أكثر من مستوى، في مقدمة على ما يبدو لتنفيذ استراتيجية يطلق عليها الأردن «سياسة خطوة خطوة»، بحيث يتقدم بخطوات لكسر عزلة سورية ويشجع غيره من الدول على تبنّي هذه الرؤية، على أن تقوم السلطات السورية بخطوات مقابلة، وصولًا إلى إنهاء الأزمة في سورية.

تقوم الرؤية الأردنية على إنشاء خمسة مسارات لكسر العزلة عن سورية وطرح حل لأزمتها، وهي: أولًا، تنشيط المساعدات الدولية الممنوحة للشعب السوري، ولا سيما عبر زيادة المنافذ الحدودية التي تتدفق منها تلك المساعدات. ثانيًا، الدفع بزيادة وتيرة عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وتحديدًا عبر قبول دمشق بمجموعة من الخطوات التي تُسهل تلك العودة الطوعية، مثل اللاجئين الذين يعيشون في مخيم الرُكبان بالأردن. ثالثًا، الوصول إلى مصالحة ثنائية بين النظام والمعارضة السوريّين، لتهيئة الأجواء للحل السياسي في البلاد. رابعًا، دعم التحقيق والمساءلة في قضايا التعذيب والتغييب وبقية الجرائم المُرتكبة في سورية من جميع الأطراف، بحيث يتم التوصل إلى الخطوة النهائية في المسألة السورية، وهي المسار الخامس المتمثل في الحل السياسي حسب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254[11].

لبنانيًا، تسعى حكومة نجيب ميقاتي، التي وقّع الرئيس ميشيل عون مرسوم تشكيلها في 10 أيلول/ سبتمبر 2021، إلى تنفيذ بنود هذا الاتفاق بهدف التخفيف من تداعيات أزمة الكهرباء والوقود وإيجاد حل مستدام لها من جهة[12]، ومن جهة أخرى تخفيف الضغوط الأميركية الناجمة عن استعانة حزب الله بإيران لحل أزمة الوقود؛ إذ إنه في أيلول/ سبتمبر وصلت ثلاث بواخر إيرانية محمّلة بالمشتقات النفطية إلى السواحل السورية، حيث تم تفريغها في خزانات بالقرب من مصفاة بانياس ونقلها عبر شاحنات إلى الأراضي اللبنانية، تحديدًا إلى مناطق سيطرة حزب الله عبر منافذ حدودية غير رسمية بين البلدين[13]. علمًا أن هذه الخطوة تبقى رمزية هدفها تحدّي العقوبات الأميركية وإجبار خصوم إيران على القبول بدورها في المنطقة أكثر من كونها خطوة نحو حل المشكلة؛ ذلك أن هذه الكمية من المشتقات النفطية لا تغطي سوى جزء بسيط من حاجة لبنان إلى الطاقة، بحسب تقديرات وزير الطاقة اللبناني السابق ريمون غجر. أما سورية التي تواجه واقعًا مريرًا نتيجة تداعيات الحرب المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات، حيث تسيطر أطراف متنازعة تحمل أهدافًا متباينة على مناطق سوريّةٍ مختلفة، فيعاني الناس هناك عمومًا وضعًا معيشيًا بالغ السوء، لذلك سيسعى النظام الذي يواجه تحديات كثيرة على الصُعد كافة، إلى تحقيق مكتسبات اقتصادية من جرّاء

---

9 "وزيرة الطاقة الأردنية تعلق على توريد الغاز إلى لبنان.. كيف ستتعامل الأردن مع قانون قيصر وكيف سيسدد لبنان ثمن الغاز؟"، **الجديد**، 2021/9/9، شوهد في 2021/11/21، في: https://bit.ly/31IJZBvf

10 مالك الحافظ، "المبادرة الأردنية حول سوريا: الأهداف واحتمالات النجاح"، مركز أسبار، 2021/8/8، 2021/11/21، في: https://bit.ly/3qVvR9b

11 "بـ 'سياسة خطوة خطوة'.. رؤية أردنية لحل الأزمة السورية"، **سكاي نيوز عربية**، 2021/10/13، شوهد في 2021/11/21، في: https://bit.ly/3FlV40t

12 "الرئاسة اللبنانية تعلن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة ميقاتي بعد أكثر من عام على استقالة دياب"، **سي إن إن بالعربية**، 2020/9/10، شوهد في 2020/11/21، في: https://cnn.it/3blW1sN

13 "ناقلة الوقود الإيرانية المتجهة إلى سوريا 'اختبار للعقوبات الأميركية'"، **الحرة**، 2021/9/4، شوهد في 2021/11/21، في: https://arbne.ws/3C4UZwk

الاتفاق الذي سيسمح بمرور الغاز والكهرباء عبر الأراضي التي تخضع لسيطرته قبل وصولها إلى لبنان، وسيحاول أيضًا الحصول على تمويل من البنك الدولي لإصلاح خطوط الغاز والكهرباء المتضررة بسبب الحرب. وقد أعلن غسان الزامل، وزير الكهرباء في سورية، عن حاجته إلى 12 مليار ليرة سورية (نحو 3 ملايين دولار أميركي) لإصلاح خط الكهرباء الواصل إلى لبنان[14]، وأكّد أن سورية لا تمتلك هذه الأموال. إضافة إلى ذلك، يسعى النظام إلى تحقيق مكتسبات سياسية أيضًا من خلال هذا الاتفاق، فقد ازداد الانفتاح العربي عليه بعد هذا الاتفاق، وظهرت أيضًا بوادر ليونة من الولايات المتحدة في التعامل معه، تجلت في ردودها على الاتصالات واللقاءات التي أجرتها معه دول عربية عديدة في مسعاها لتطبيع العلاقات معه.

التفاهمات الروسية – الأميركية

نظرًا إلى أن الشركات المستثمرة في مشروع الغاز العربي ضمن الأراضي السورية (شركة ستروي ترانس غاز، وشركة إس تي جي إنجينيرينغ) هي شركات روسية، يبدو أن أساس المفاوضات بشأن تزويد لبنان بالغاز المصري والكهرباء الأردنية هو بين روسيا والولايات المتحدة، ما يشير إلى وجود تقارب روسي - أميركي وتفاهمات أولية حول سورية منذ انعقاد القمة بين الرئيسين الأميركي جو بايدن ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في حزيران/ يونيو 2021. ويبدو أن الولايات المتحدة، خصوصًا بعد إشارات منها إلى موافقتها على إعفاء المشروع من عقوبات قانون قيصر، تفضّل دمشقَ على طهران في تمرير الطاقة إلى لبنان، في الوقت الذي تبدو فيه الآفاق غير مشجعة بخصوص مفاوضات الملف النووي الإيراني، في حين أن التركيز الأميركي في سورية ينحصر حاليًا في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ومنع حصول كارثة إنسانية وتحقيق وقف مستدام لإطلاق النار. وقد عقد منسق شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجلس الأمن القومي الأميركي، بريت ماكغورك، في أيلول/ سبتمبر 2021، اجتماعًا مع نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، والمبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية، ألكسندر لافرنتييف، في جنيف بطلب من موسكو، أوضح فيه الجانب الروسي عن رغبته في بحث الخطوات الخاصة بالتسوية السياسية في سورية، ومعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة مع منح إعفاءات من العقوبات ضد النظام السوري، للسماح بنقل النفط والغاز عبر الأراضي السورية إلى لبنان[15].

ورغم غياب تصريحات رسمية من القيادة الروسية حول مفاوضات تمرير الغاز المصري إلى لبنان، فقد بذلت روسيا جهدًا كبيرًا لتسوية أوضاع مدينة درعا وإعادتها إلى سيطرة النظام، حيث يمر خط الغاز العربي قبل توجهه إلى محافظة حمص ليصل بعدها إلى مدينة طرابلس اللبنانية. ويبقى الهدف المشترك للإدارتين الأميركية والروسية هو ضمان أمن إسرائيل من خلال منع حزب الله، ومن ثم إيران، من السيطرة المطلقة على الدولة اللبنانية. وعلى الجانب السوري، تسعى الولايات المتحدة وروسيا إلى منع حزب الله وإيران من التمركز وبناء قواعد قريبة من الحدود السورية مع فلسطين المحتلة، وهذا ما يفسر استمرار روسيا في التغاضي عن الضربات المستمرة التي توجهها إسرائيل إلى أماكن الوجود الإيراني في الأراضي السورية، والتي ازدادت وتيرتها بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، نفتالي بينت، إلى موسكو.

14 "12 مليار ليرة سورية لتأهيل خط الكهرباء الذي يربط الأردن مع لبنان عبر سوريا"، **الميادين**، 2021/9/11، شوهد في 2021/11/21، في: https://bit.ly/3wu5t6X

15 "النظام السوري يحاول إعادة الانخراط في المحيط العربي عبر بوابات لبنان والإمارات والأردن والعراق"، **القدس العربي**، 2021/9/24، شوهد في 2021/11/21، في: https://bit.ly/3qHib1B

خاتمة

تتداخل في مفاوضات خط نقل الغاز المصري عبر سورية إلى لبنان مصالح دول عظمى، كروسيا التي ترغب في إعادة تأهيل النظام السوري، والولايات المتحدة التي تريد احتواء النفوذ الإيراني ومنع سقوط لبنان كليًا في حضن إيران. في حين يسعى الأردن إلى الحصول على مكاسب اقتصادية من الانفتاح على النظام السوري وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين السوريين على أراضيه. أما لبنان، فيحاول إلى جانب النظام السوري الاستثمار في التناقضات الإقليمية والدولية لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية. لكن الجميع سيكتشف، في نهاية المطاف، أن الأمر سوف يتطلب أكثر من اتفاق على نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسورية للخروج من المأزق الكبير الذي تواجهه المنطقة.